THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة ـ نيويورك

بيان

الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة في نيويورك

أمام

اللجنة القانونية (السادسة)

حول البند /84/ المعنون:

" سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي "

تلقيه المستشارة:

سُـــــــلاف إبراهيم

Counsellor: Sulaf Ibrahim

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في 2024/10/18

السـيد الـرئيـس،

ينضـم وفد بلادي للبيان الذي ألقاه ممثل جمهورية إيران الإسـلامية بالنيابة عن الـدول الأعضـــاء في حركـة عدم الانحيـاز، وللبيـان الـذي ألقـاه المنـدوب الـدائم لموريتانيا بالنيابة عن المجموعة العربية، والبيان الذي ألقاه ممثل فنزويلا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء الميثاق. ويود إضافة الملاحظات التالية بالصفة الوطنية:

لقد اطلع وفد بلادي على تقرير الأمين العام الصـــادر بالوثيقة (A/79/117)، حول "تعزيز أنشـطة الأمم المتحدة في مجال سـيادة القانون وتنسـيقها "، وفي هذا الصدد أود التأكيد على تحفظ وفدي على ما ورد في الفقرة (71) من تقرير الأمين العام تحت عنوان "دعم عمليات العدالة الانتقالية الشـاملة للجميع" ووخاصـة الشـق المتعلق بما يسـمى "المؤسـسـة المسـتقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السـورية"، وأيضـاً ما ورد في الفقرة (108) تحت عنوان "آليات المسـاءلة الدولية الأخرى" المتضمنة الإشارة إلى ما يسمى "الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM"،

إن وفد بلادي يرفض ويأسـف للإصـرار غير المفهوم وغير المبرر من قبل معدي التقرير في الأمانة العامة على الاسـتمرار بالترويج لهذه الآليات المسـيسـة وغير الشـرعية وغير التوافقية، والمسـتغرب أكثر أيضـاً أن يتم الإشـارة إليها في سياق الحديث عن تعزيز سيادة القانون على المستوى الدولي، في الوقت الذي تمثل فيه تلك الآليات مثالاً فاضـــحاً عن انتهاك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتوزيع الاختصـاص بين الأجهزة الرئيسـية للمنظمة الأممية، حيث تم انشـاؤها في مخالفة للمادة /12/ من الميثاق، وبما يتجاوز اختصـاص الجمعية العامة وولايتها. ونكرر مرة أخرى بأنها هياكل غير شـــرعية، ومســـيســـة، وتفتقر لأدنى معايير المهنية

والموضـــوعية والحيادية وتقاريرها بما فيها المســـتقبلية منها معدة مســـبقاً لخدمة أجندات بعض الدول المعادية لبلادي.

السيد الرئيس،

إن إنشـــاء تلك الآليات هو مثال حقيقي على انتهاك مبدأ ســـيادة القانون على المســـتوى الدولي، بل إنه يندرج في إطار محاولات هدم هذا المبدأ. ولذلك فإن وفد بلادي يود أن يؤكد على مواقفه الســـابقة فيما يخص هذين البندين، وهو بطبيعة الحال ســـينأى بنفســـه عن أي توافق حول الإشـــارة في مشـــروع القرار الذي ســـيتم اعتماده في إطار هذا البند، إلى تقرير الأمين العام المتضمِّن لهذه الفقرة والتي نأمل أن لا تجد طريقها مستقبلاً إلى تقارير الأمين العام حرصا على ضمان احترام مبدأ ســـيادة القانون من جهة، والحفاظ على التوافق كأحد أهم التقاليد المتبعة في إطار هذه اللجنة.

السيد الرئيس

إن تعزيز ســـيادة القانون على الصـــعيدين الوطني والدولي تعد من المبادئ الراســـخة في النظام الدســـتوري والقانوني للجمهورية العربية الســـورية. كما أن التطوير الدائم للتشـــريعات الوطنية في بلادي يســـاهم بشـــكل كبير في تحديث المنظومة التشـــريعية واجراءات التقاضـــي وتبســـيطها بشـــكل دائم بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل والمواقع الالكترونية للهيئات القضائية وجهات انفاذ القانون، واتاحة الوصـــول لكافة المواطنين إلى نصـــوص القوانين والأنظمة وقواعد الاجراءات والإرشـــادات اللازمة فيما يخص أية معاملة قضـــائية، وكذلك تطوير خدمات اســـتصـــدار الوثائق المدنية والســـجلات الجنائية باســـتخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات، ونشـــر الأحكام والاجتهادات القضـــائية. وتبذل

بلادي قصـــارى جهدها لتحرير أراضـــيها من الوجود الإرهابي وانهاء الوجود الأجنبي اللاشرعي وإعادة بسط سيادة الدولة على كامل التراب الوطني .

وختاماً يود وفد بلادي التأكيد على أن جهود تعزيز مبدأ ســـيادة القانون على المستويين الوطني والدولي يجب أن تسترشد بالدرجة الأولى بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، كما ينبغي أن تكون مقاربة جميع الدول لهذه المســألة منســجمة تماما مع مضـــمون "إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة" لعام 1970 الصــادر عن الجمعية العامة بموجب القرار التوافقي (A/RES/25/2625). وبما يضـــمن الاحترام الكامل لأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتطبيقها وتفســـيرها بحســـن نية بعيداً عن الانتقائية والتســـييس وفي إطار من التوافق والفهم المشـــترك ومراعاة شـــواغل كافة الدول حيالها. وترفض بلادي أية محاولات لتقويض ميثاق الأمم المتحدة والاســـتعاضـــة عنه بما يســـمى النظام القائم على القواعد، والتي لا يعرف أحد ماهيتها ولا مدى التوافق الدولي حيالها.

وشكراً سيدي الرئيس،